فاعلم عن كونه مصليا ويحصل عرفا فهو الذي عده ما صدق عليه عرفا انه فعل كثير فلم يخرج فاعلم
عن كونه مصليا ان تبطل صلوته وان خرج عن ذلك بطلت وقيل ان الملاصنة ما يجب الفاصل
الى فاعله لكونه معرضا عن الصلوة والمعتمد عندي هو ما سيأتي ولا فرق عليه بين ان
يكون ذلك الفعل الكثير موجبا لسلب اسم المصلي وما عداه من الاتيان بغيره ان توهي
اهمية الخروج عن كونه مصليا وينوبه الصحة في الصلوة التي يكون فيها الاتيان مفهوما للصلوة
مضيفة ولكن الاحوط اتمام الصلوة بما ذكر التي يسمى الفعل الكثير ثم عاد بها ولم يخرج عن
كونه مصليا لم يخرج عن معه عن كونه مصليا مع انه كان بحيث لا يمكن معه من الاتيان باسم
الصلوة فلا اشكال في ابطالها ولا فرق في بطلان الصلوة بالفعل الكثير بين العريضة والخفيفة
كما يستفاد من اطلاق كلام المعظم وربما يستفاد من جماعة الفرق ويخبر الفعل الكثير في
الخفيفة مطلقا ورجح بعض الاصحاب بجواز اشتراب الكثير المبطل المتصل بين كفه من الاوعال
التي يبتلها عوارضها وغيرها من الافعال الخارجة عن الصلوة ورجح بعض الاصحاب بانه لا بأس
في الابطال من توالي الفعل وتفرق الفعل الحيث راجتمع بحيث كثرا قد يبطل ورجح اخر عدم
اشتراط ذلك وتوقف اخر هما التحقيق انه ان قال بانتراط التوالي ان جعل ذلك شرطا
لصدق اسم الفعل الكثير حقيقة فهو ممنوع على جميع الاقوال في تفسير الفعل الكثير وان جعل
ذلك شرطا لبطلان بالفعل الكثير فيكون قائلا بان الفعل الكثير انما يكون مبطلا مع التوالي
لا مطلقا وجه وجيه ولكن الاقرب عدم اشتراط ذلك على المختار من تفسير الفعل الكثير بما مضى
لصورة الصلوة وكذا على القول بتفسيره بمطلق ما يسمى كثيرا عرفا فقط لحصل مما ذكرنا من
عدم اعتبار التوالي مطلقا وان المعتبر صدق الاسم ولكن بعدا لا تقول بالافعال المتفرقة
التي يصدق عليها الاسم بالفعل لا تبطل وان كانت بحيث لو اجتمعت لصدق عليها

الاسم

الاسم ولعل القائل باشتراط التوالي اراد هذا وان بعد من كلامه ولو سلك في تحقق الفعل
الكثير المبطل ما لا قرب بعده وذلك اقل تحققه ولكن راعات الاحتياط هنا اولى ويعد
يعتبر في فعل الكثير المتحد ما يدل العمل العظيم فقد يكون فعلا كثيرا حقيقة ويكون ويكون
مع بعض بلا دل وقال قد يبلغ الكثرة مع اتحاد الفعل كالوثبة الكبيرة وقد بعده ولا
يبلغها لكثرة الاصابع والاحبوة بالعبة وصرح بعض بان الفعلة الواحدة تبطل عن اشكل
كالوثبة الفاحشة والمعتمد عندنا انه لا فرق في البطلان بين الفعل الواحد والمتعدد اذا تحقق
مجموع الصورة والخارج عن كونه مصليا ويمكن ان يحمل كلام الاصحاب انه قال ان الخطوة
الواحدة والفهقرة قليل والثلثة كثيرة والاتيان بالفعلين من القليل وقال ان الثلثة المتصلة
يراد بها الخطوات المتتابعة واما الحركات الخفيفة كتحريك الاصابع في سبحة او حكة فلا اشكال
في عدم الابطال فهي مع الكثرة بمثابة الفعل الكثير القليل ويحتمل الابطال وضعف لهذا
بعض وهو في محله واذا وقع الفعل الكثير في الصلوة سهوا ونسيانا فان لم يكن ماحيا
لصورة الصلوة ولا موجبا الخروج عن كونه مصليا فهذا لا يكون مبطلا وان قدنا ان مطلق
ما يسمى فعلا كثيرا يبطل اذا وقع عمدا وقال بعض الاصحاب ان الفعل الكثير مبطل سواء وقع
عمدا او سهوا وهو ضعيف ولكن مراعاته احوط وان كان ماحيا لصورة الصلوة وموجبا الخروج
عن كونه مصليا فصرح جماعة منهم الاصحاب بانه مبطل ح ومراعاته احوط لكن باتمام الصلوة
ثم الاعادة ويستفاد من اخرين عدم كونه ذلك مبطلا ولا يخرج عن قوله حيث يتحقق مفهوم
الصلوة بعد الاتمام وان لم يتحقق ذلك فهو مبطل بلا اشكال وهل الحق صورة الافعال
الى الفعل الكثير في الصلوة صورة السكوت فيتفقان في الحكم او لا بل الحق بصورة العمل اشكال
ومراعات الاحتياط باتمام الصلوة بعد الاتيان بالفعل الكثير تم اخاذ بها ولا وان كان احتمال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)